العلاقات السورية – اللبنانية بعد العام ٢٠١١

syrian –lebanese relations after ٢٠١١

م.م سارة عبد الكاظم جواد

جامعة بغداد/مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

assistant teacher .sarah abd elkazem jawad – Baghdad University /center for strategic and international stadies

تاريخ الاستلام:٢٠٢٤/٢/٢٢ تاريخ القبول:٢٠٢٤/٥/٧ تاريخ النشر:٢٠٢٤/١٠/٣٠

الملخص :-

يتناول موضوع البحث مرحلة مهمة من تاريخ العلاقات السورية ـ اللبنانية خلال المدة من (٢٠١١.٢٠٢٣) اي فترة الازمة السورية وما بعدها، واهمية هذه المرحلة في العلاقات السورية – اللبنانية، وهي المرحلة التي لجأت فيها سوريا لكسب ود الجانب اللبناني بعد الثورة التي حدثت في سوريا وحدوث المظاهرات والاحتجاجات التي طالبت بسقوط نظام الاسد ومعرفة موقف الحكومة اللبنانية من هذه الازمة ومدى تأثير هذه الازمة على المجتمع اللبناني.

كلمات مفتاحية:- العلاقات، الازمة السورية، لبنان، حزب الله، اللاجئون، الاغتيالات

Abstract

The research topic is focused on an important stage in the history of Syria and Lebanon during the period from ٢٠١١-٢٠٢٣، that is، the period of the Syrian crisis and beyond. The importance of this research comes from the importance of this stage in Syrian- Lebanese relations، which is the stage in which Syria resorted to gain the affection of the Lebanese side after the revolution that occurred in Syria and the occurrence of…

The demonstrations and protests that demanded the fall of Bashar al-Assad's regime and knowledge of the Lebanese government's position on this crisis and the extent of its impact on Lebanese society.

Keywords: relations، Syrian crisis، Lebanon، Hezbollah، refugees، assassinations

المقدمة :-

بحكم الجغرافية والتداخل السكاني وصلات القرابة والتاريخ المشترك والتشابه في التركيبة الطائفية والمجتمعية للشعبين السوري واللبناني فأن العلاقات بين البلدين اكتسبت اهمية كبيرة وطابعاً متغيراً ومتقلباً حسب التطورات السياسية في كلا البلدين مع التأثيرات التي لعبتها الصراعات في المنطقة العربية على العلاقات بين البلدين .

لقد شهدت العلاقات السورية – اللبنانية بعد الاستقلال على امتداد تاريخهما نوعاً من الشد والجذب بسبب الطبيعة المختلفة لطبيعة النظامين السياسي وبسبب المتغيرات الاقليمية والدولية ، اضافة الى التدخلات العربية والدولية في الشأن اللبناني عند اندلاع الحرب الاهلية اللبنانية وزيادة التدخل السوري العسكري والسياسي من اجل انهاء الحرب.

ومع التداعيات التي أعقبت موجة الربيع العربي التي اكتسحت بعض البلدان العربية وامتدادها الى سوريا وما افرزته من معطيات والتي اثرت بشكل كبير على المشهد الامني وقد اصبحت لبنان على خط المواجهة الاولى بسبب العلاقات المشتركة بين البلدين ومن اهم تأثيرات الازمة على لبنان هي مسألة النازحين السوريين الى لبنان وامتداد قوى التطرف والارهاب الى الساحة اللبنانية ومشاركة حزب الله في القتال الى جانب سوريا دعماً للحكومة السورية وهو ما ادى الى الاضطرابات وعدم الاستقرار الذي اصاب الدولة بسبب انقسام موقف القوى السياسية اللبنانية ازاء التدخل في الازمة السورية.

أهمية البحث:-

تكتسب العلاقات السورية – اللبنانية اهمية كبيرة وتنبع هذه الاهمية من ارتباط سوريا ولبنان بعلاقة خاصة لأسباب جيوستراتيجية وامنية بسبب القرب الجغرافي المباشر وبسبب العلاقات التاريخية التي تعود الى حقبة طويلة من الزمان، والتأثير المتبادل للأحداث في كلا البلدين ومنها الاحداث الامنية مما يترك اثره المباشر على العلاقات السياسية الرسمية بين البلدين ونظاميهما السياسيين او على العلاقات بين الشعبين.

اهداف البحث :-

تتمثل اهداف البحث في نقطة رئيسية وهي محاولة الباحث تسليط الضوء على اهم المحطات في تاريخ العلاقات السورية – اللبنانية ومعرفة اهم العوامل التي تحكمت في هذه العلاقات خاصة اثناء الازمة السورية والتي استدعت الى تدخلات خارجية خاصة الدولة اللبنانية وانعكاس وتبعات ذلك التدخل على الساحة اللبنانية وموقف القوى السياسية اللبنانية منها.

اشكالية البحث:-

تعالج الدراسة اشكالية رئيسية تتعلق بطبيعة الاسباب التي قادت الى هذا الترابط والتأثير المتبادل بين البلدين (سوريا – لبنان) تحاول الدراسة الاجابة على التساؤلات **الآتية:-**

١- كيف واجهت الدولة اللبنانية عملية اغتيال الحريري وهل هناك يد للحكومة السورية في هذه العملية.

٢- كيف واجهت الدولة اللبنانية الازمة السورية في العام ٢٠١١م وبيان الموقف الرسمي من الازمة السورية.

٣- كيفية معالجة تأثير الازمة السورية على المجتمع اللبناني.

فرضية البحث :-

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها ان العلاقات السورية – اللبنانية تتأثر بجملة عوامل ثابتة كالجغرافية والتاريخ وعلى حقائق اخرى تتعلق بالمتغيرات الداخلية في كلا البلدين والصراع في المنطقة وتأثيره على العلاقات بين البلدين ، ومدى تأثير الاطراف الاقليمية والدولية في طبيعة العلاقات بين البلدين.

هيكلية البحث:-

اشتمل البحث على مقدمة وثلاث محاور تناول المحور الاول طبيعة العلاقات السورية اللبنانية قبل العام ٢٠١١ ، فيما ركز المحور الثاني على العلاقات السورية – اللبنانية في فترة الازمة السورية في العام ٢٠١١، وتناول المحور الثالث الاوضاع الاقتصادية في سوريا ولبنان بعد الازمة السورية.

المبحث الأول

العلاقات السورية ـ اللبنانية (٢٠٠٥.٢٠١١)م

تعد العلاقات السورية . اللبنانية واحدة من اشد العلاقات تعقيدا وتداخلا بين بلدين عربيين وذلك بسبب عدة عوامل اهمها الجوار الجغرافي، اختلاف أنظمة الحكم وسياستها الخارجية ،هذا فظلا عن الطبيعة المجتمعية وعلاقتهما الاقتصادية[١].

تعود تاريخياً العلاقات السورية – اللبنانية الى قبل ما يعرف بـ(اتفاق الطائف) فقد كانت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي بعد ترسيم حدود دول المنطقة في اتفاقية (سايكس بيكو) كبلدين منفصلين بمؤسسات واحدة كبنك (سوريا ولبنان) والذي ضل يحمل هذا الاسم لفترة طويلة بعد الاستقلال وقبل الاستقلال اللبناني عام ١٩٤٣ عقد اول اتفاق بين البلدين اللتان كانتا تحت الانتداب الفرنسي، وكان حول ادارة المصالح المشتركة التي خلفها الانتداب للبلدين تمهيداً لاقتسامها بينهما ، وبعد استقلال لبنان جاء ما سمي بإعلان الميثاق الوطني اللبناني عام ١٩٤٣ والذي تعهدت بموجبه السلطات اللبنانية الا تستخدم اراضيها مقراً وممراً لأعداء سوريا، واستقرت العلاقات بين لبنان وسوريا وفق تلك التفاهمات من عام ١٩٤٣ حتى ١٩٧٤

وقع البلدان ٢٨ اتفاقية لكن في غالبيتها اتفاقيات تنظيمية للأمور المشتركة بين البلدين اللذين لم يتبادلا السفراء ابداً. وتجمعهما حدود مشتركة[٢].

انفجرت الحرب الاهلية اللبنانية عام ١٩٧٥ وادى استمرار الحرب وتأزم الوضع في البلد الى تدخل القوات السورية في لبنان لان النظام السوري يعد لبنان حليفه الامني وهو بحاجة للسيطرة عليه لمنع تأثير الحرب في سوريا[٣].

دخلت القوات السورية الى لبنان بدعم ومساندة عربية من خلال مؤتمر القمة العربية الذي عقد عام ١٩٧٦م واصدر قراراً يقضي بأرسال قوات ردع عربية الى لبنان من اجل انهاء الحرب الاهلية في لبنان وتشكل القوات السورية العماد الرئيسي لها[٤].

ثم شهدت لبنان بعد ذلك تطوراً جديداً دفع في اتجاه بقاء القوات السورية وسط دعم عربي كامل . ففي عام ١٩٧٨م اجتاحت القوات الاسرائيلية جنوب لبنان وقامت باحتلاله احتجاجاً على ما وصفته استقلال المقاومة الفلسطينية لهذه المنطقة في توجيه ضربات لشمال اسرائيل[٥] وقد بقي هذا الوضع قائماً حتى قامت اسرائيل باجتياح لبنان من الناقورة حتى العاصمة بيروت عام ١٩٨٢م، ولم تخرج منها الا بعد تفاهمات دولية خرج بمقتضاها ياسر عرفات ورجال المقاومة من لبنان، ونتيجة لذلك عادت القوى اللبنانية الى التمسك ببقاء القوات السورية من اجل هزيمة العدوان الاسرائيلي واطلق على عملية الغزو هذه تسمية (عملية السلام للجليل)[٦].

وفي عام ١٩٨٩م جاء اتفاق الطائف ليعيد العلاقات الرسمية بين البلدين من خلال الاتفاقات الموقعة ، ولعل ابرزها معاهدة (الاخوة والتعاون والتنسيق) التي وقعت بين البلدين في ٢٢ آيار ١٩٩١[٧] من قبل الرئيس السوري حافظ الاسد واللبناني الياس الهواري كتعبير عن العلاقات التي وصفت بالمميزة بين البلدين، في حين كل الاتفاقات الموقعة مع سوريا منذ خمسينات القرن العشرين، كانت ذات طابع اقتصادي ، فأن هذه المعاهدة وضعت اهدافاً ترمي الى التكامل بين البلدين، وبموجب هذه المعاهدة انشئت عدة اجهزة مشتركة لمتابعة تنفيذها وما ينبثق عنها من اتفاقات

كالمجلس الاعلى السوري اللبناني، هيئة المتابعة والتنسيق ، اللجان المشتركة، قد بلغ عدد الاتفاقيات الموقعة بناءاً على هذه المعاهدة(٣٢) اتفاقية على مستوى رئيس الحكومة او الوزراء المختصين، وتؤكد المادة الثالثة من هذه المعاهدة ان الترابط بين امن البلدين يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في اي حال من الاحوال[٨].

نستطيع القول بأن العلاقات السورية – اللبنانية مرت خلال العقود الثلاث الاخيرة بمراحل مختلفة من مرحلة ايقاف الحرب الاهلية الى مرحلة ضبط القوى المتصارعة والسيطرة عليها ونزع سلاحها والانتقال بها الى مرحلة الصراع السياسي واعادة الهيكلية للنظام السياسي في لبنان، ومن ثم التحكم بها، وبين شد وجذب بقت السلطات اللبنانية تطالب على استحياء بخروج القوات السورية تحت سقف اتفاق الطائف حتى صدر القرار الدولي رقم ١٥٥٩ أيلول ٢٠٠٤ [٩]، والذي تضمن فقرات تمحورت على المطالبة باحترام استقلال وسيادة لبنان الى انسحاب القوات الاجنبية من الاراضي اللبنانية ويقصد بذلك سوريا والى تجريد السلاح من الفصائل الفلسطينية في جنوب لبنان ومن حزب الله اللبناني[١٠] وعلى تأييد عملية انتخابات حرة ونزيهة في الانتخابات المقرر اجراؤها في لبنان والالتزام فيها بقواعد الدستور اللبناني وبدون تدخل اي نفوذ اجنبي[١١].

ولاشك ان بخروج القوات السورية من لبنان قد يفقد النظام السوري الورقة الاقليمية المهمة التي كان يمتلكها، وجاء الرد من قبل سوريا على قرار ١٥٥٩ بالتمديد لرئيس الجمهورية اميل لحود حيث كان هدف المجتمع الدولي، كما اشار اليه الرئيس السوري بشار الاسد هو ابعاد لبنان عن سوريا وابعاد الرئيس لحود عن المقاومة، فكان لا بد من الدخول في معركة وكان التمديد هو الرد[١٢].

أجريت انتخابات في لبنان عام ١٩٩٢ وتم انتخاب رفيق الحريري رئيسا للحكومة الجديدة وعرفت هذه المرحلة بمرحلة الانماء وإعادة الاعمار، وفي يوم ٢٥ تموز١٩٩٣ شنت إسرائيل هجوما على لبنان والذي استمر سبعة أيام اطلقت عليه

إسرائيل (حرب الأيام السبعة)، فقام حزب الله بالرد على هذا العدوان بأطلاق الصواريخ ،فسارعت الولايات المتحدة الامريكية بإدخال سوريا للتوصل الى تفاهم بين إسرائيل ولبنان، وعبر الرئيس حافظ اسد بقوله (ان الاتفاق محدد ومجرود جدا يتوقف العدوان الإسرائيلي فيتوقف اطلاق الصواريخ وان استخدم الصواريخ كان للرد) فتوقفت الحرب بعد سبعة أيام، وبعد ذلك استمر التعاون بين سوريا ولبنان من اجل السلام الشامل، وفي يوم ٢٤ شباط ١٩٩٦ قامت إسرائيل بالاعتداء على الجنوب اللبناني وسمي هذا الاعتداء (بعناقيد الغضب) وكان لسوريا دور في التفاوض فقد وفد الى دمشق الدبلوماسيين من دول عدة كإيران وروسيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الامريكية وكانت سوريا تعبر عن وجهة نظر حزب الله بينما كانت الولايات المتحدة الامريكية تتحدث نيابة عن إسرائيل تم الاتفاق على وقف اطلاق النار في ٢٦نيسان ١٩٩٦[١٣].

- من ابرز الاحداث التي اثرت في هذه الفترة في طبيعة العلاقات السورية – اللبنانية هي :-

المطلب الأول :- اغتيال الحريري

ففي يوم ٢٠٠٥/٢/١٤ هز بيروت انفجار ضخم اسفر عن اغتيال رفيق الحريري رئيس الوزراء اللبناني الاسبق و٢٢ شخصاً من مرافقيه هذا الاغتيال الذي هز العالم تم توجيه اصابع الاتهام فيه الى المخابرات السورية باعتبارها المسؤولة عن الامن في لبنان، ظهرت ملامح الازمة اللبنانية بعد الاغتيال مباشرة، حيث انقسم الشارع اللبناني الى طرفين متناقضين مثل الاول حزب الله والقوى المؤيدة له ولسوريا وما عرف بفريق ٨ آذار المدعوم من ايران وتحالف ١٤ آذار المدعوم من المملكة العربية السعودية وعلى رأسه تيار المستقبل الذي يقوده سعد الحريري[١٤].

انشئ مجلس الامن لجنة التحقيق الدولية بموجب القرار ١٥٩٥ الذي صدر في ٧ نيسان ٢٠٠٥ من اجل التحقيق في قضية اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري والتأكيد على دعم سيادة لبنان واستقلالها وسلامتها الاقليمية، جاء هذا القرار بعد ما اوفد الامين العام للأمم المتحدة (كوفي انان) الى لبنان لجنة لتقصي الحقائق،

أعطيت مهلة شهراً لأعداد تقرير عن ظروف عملية الاغتيال، ولكن اجهزة الامن اللبنانية لم تتمكن من الوصول الى اي نتيجة لذلك اعتبرت اجهزة الامن اللبناني غير جديرة بالثقة ولا يمكن تكليفها بمهمة صعبة مثل هذه، كما ان القضاء اللبناني غير قادر على البت بهذه القضية في ظل الظروف السياسية المسيطرة على لبنان، بسبب خضوعها لقرار النظام السوري وحزب الله، وكان رد الفعل الشعبي موجه ضد النظام السوري وحزب الله ،مما راغم الحكومة السورية على سحب جيشها وأجهزتها العسكرية من لبنان بشكل كامل في٢٦ نيسان ٢٠٠٥م[١٥].

وتبعاً لذلك أنشأت المحكمة الخاصة بلبنان ومقرها في هولندا وهي محكمة ذات طابع دولي وتضم موظفين لبنانيين ودوليين ، لمحاكمة المتهمين بتنفيذ تفجير ١٤ شباط ٢٠٠٥م بموجب القانون الجزائي اللبناني[١٦].

اما ردة فعل حزب الله من قرار أنشاء محكمة دولية خاصة بلبنان من قبل مجلس الأمن جاء رافضاً لتلك المحكمة ورفضه نابع من عدة امور ، اولها ان حزب الله يرى ان هذه المحكمة غير شرعية لأنها تشكلت خلال فترة حكومة فؤاد السنيورة، وبدون موافقة اعضاء مجلس النواب اي انها غير شرعية[١٧] لكن هناك سلسلة من القرارات الدولية التي ادت الى قيام هذه المحكمة الخاصة بلبنان ومن ابرزها القرار (١٦٣٦) الصادر عن مجلس الأمن في ٣١ تشرين الاول ٢٠٠٥ الذي اعتبر ان اغتيال الحريري يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين والامر الذي يبرر تشكيل محكمة بطابع دولي[١٨].

ففي عام ٢٠٠٧ اصدر مجلس الامن القرار (١٧٥٧) الذي قضى بتشكيل المحكمة وفي عام ٢٠٠٩م باشرت اعمالها وبدأت جلسات المحاكمة في ١٦ كانون الثاني ٢٠١٤م، ادانت المحكمة المتهم (سليم عياش) من حزب الله بتنفيذ العملية. وحكمت عيه بالسجن المؤبد وفي ١٠ آذار ٢٠٢٢ ادانت غرفة الاستئناف في المحكمة الدولية الخاصة بلبنان (حسن مرعي وحسين عيسى) بالأجماع وفي ١٣

آذار ٢٠٢٣ طلبت من القضاء اللبناني تنفيذ الاحكام ومذكرات التوقيف الغيابية الصادرة عنها ودعت الى توقيف كل من (عياش ومرعي وعيسى)[١٩].

لقد اعاد اغتيال الحريري رسم الخريطة السياسية في لبنان والمنطقة، ولقد كان لهذه العملية الاثر الواضح في انحسار التأثير السوري المباشر في الساحة السياسية اللبنانية التي كانت تلعبها الحكومة السورية في لبنان الى اطراف اقليمية ودولية اخرى، حيث اصبحت السعودية طرفاً مؤثراً خاصة بالنسبة للطائفة السنية وقوى ١٤ آذار، كما تمتعت ايران بنفوذ قوي من خلال علاقتها بحزب الله[٢٠].

ثم جرت الانتخابات النيابية وحصلت قوى ١٤ آذار على الاكثرية وتشكلت حكومة برئاسة فؤاد السنيورة وهو من المقربين الى رفيق الحريري[٢١].

المطلب الثاني :- الحرب الاسرائيلية – اللبنانية عام ٢٠٠٦

خلال فترة السنيورة اندلعت الحرب بين اسرائيل ولبنان في ١٢ تموز ٢٠٠٦م اوقع مجاهدو حزب الله دورية اسرائيلية في كمين على الحدود اللبنانية الفلسطينية، واسروا جنديين اسرائيليين، وقتلوا ثلاث جنود اخرين، وبعد ان تعقبت قوات الدفاع الاسرائيلية للمسلحين داخل لبنان قتلوا خمسة جنود اسرائيليين اخرين، وكانت عملية الخطف تخطيط من قبل حزب الله، من اجل تبادل الاسرى مع الكيان الاسرائيلي، اما المعتقلون فكانوا عرباً ولبنانيين فمن منظور حزب الله لايمثل أسر جنود اسرائيليين في الجانب الاسرائيلي تغييراً مهماً في استراتيجية، بما ان الكيان الاسرائيلي كان ينتهك بشكل مستمر الخط الازرق الذي يفصل لبنان عن الاراضي المحتلة ، فقد اتخذ الكيان الاسرائيلي قرار الحرب على حزب الله بذريعة اطلاق سراح الجنود الاسرائيليين واستمرت ٣٣ يوماً سماها الاسرائيليون (حرب لبنان الثانية) وسماها حزب الله (الوعد الصادق)[٢٢].

فقد تصاعد الموقف العسكري في منطقة مزارع شبعا في الجنوب اللبناني فقامت مجموعة من المقاومة بالرد على قوات الاحتلال الاسرائيلي بقتل احد ابناء

بلدة شبعا داخل الاراضي اللبنانية ، فقامت المقاومة بقصف موقع رويسة العلم الذي اطلقت منه النيران على المواطن اللبناني[٢٣].

فقد كانت هذه الحرب اختباراً فعلياً وحقيقياً للقوة بكل معانيها بين طرفي محور الاستقطاب في المنطقة. ولو كانت تلك الحرب قد انتهت لصالح اسرائيل عسكرياً او سياسياً لكان معنى ذلك نصراً مؤزراً لكل المجموعة المكونة للقطب الاول، ولشهدت المنطقة علواً كبيراً لما يسمى بدول الاعتدال العربية ، ولفرضت الولايات المتحدة واسرائيل إرادتيهما على ارادت الدول اعضاء القطب الثاني في مختلف القضايا والموضوعات الاقليمية بدء من العراق مروراً بسوريا وانتهاء بفلسطين[٢٤].

ان دمشق وجدت في انتصار المقاومة في لبنان والحاق الهزيمة بإسرائيل بمثابة فرصة لمعالجة الازمة التي يواجهونها في علاقاتهم، مع دول عربية كبيرة ومؤثرة بتفجير ازمة جديدة تتيح للقيادة السورية ان تكون مفتاح الحل، وان تدفع الدول الكبرى الى التحاور معها، وطلب مساعدتها فتحقق بذلك مكاسب سياسية واستراتيجية تعوضها خسائرها المتراكمة منذ الانسحاب من لبنان وان حزب الله ليس له وجود كقوة عسكرية حقيقية تمتلك قدرات هجومية كبيرة، من دون سوريا وايران[٢٥] فقد كانت هذه الحرب بوابة العودة السورية الفعلية الى لبنان مرة اخرى ، فالفشل الاسرائيلي في هزيمة حزب الله – الحليف القوي للحكومة السورية والانتصار المعنوي الذي حققه، كان داعماً لمزيد من التقارب معها. كما انها وجدت في تداعيات الحرب الاسرائيلية على الداخل اللبناني فرصة لعودة نفوذها إليه مرة اخرى خاصة بعد محاصرة حزب الله للحكومة[٢٦].

في ٢١مايو ٢٠٠٨م وقع اتفاق الدوحة في ختام مؤتمر الحوار الوطني اللبناني الذي استضافته العاصمة القطرية بعد اعمال الشغب والاعتدات المسلحة التي شهدتها العاصمة اللبنانية بيروت وتمددت الى مناطق أخرى مثل هذا الاتفاق نهاية ل١٨ شهرا من الازمة السياسية في لبنان التي شهدت بعض الفترات منها احداث دامية اسفر هذا الاتفاق عن ايجاد معادلة جديدة للقوى السياسية اللبنانية،

اعطت لانصار سوريا حضوراً ملموساً ومؤثراً في العملية السياسية كما كان سبباً في اخراج لبنان من الفراغ الدستوري واهم ما نتج عن اتفاق الدوحة هو اجراء انتخابات برلمانية في حزيران ٢٠٠٩ وتشكلت حكومة الوحدة الوطنية في ٩ تشرين الثاني ٢٠٠٩م برئاسة زعيم تيار المستقبل سعد الحريري[٢٧].

سفارة لبنان لدى سوريا وصدر في سوريا المرسوم رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠٠٨ القاضي بأنشاء سفارة سوريا وبعد التوصل الى اتفاق الدوحة دعا رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد نيورة كل من قطر والجامعة العربية الس الى تصويب العلاقات بين سوريا ولبنان واقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين وقد صدر المرسوم ٢٦٨ بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠٠٨ القاضي بأنشاء لدى لبنان[٢٨]

خشية ان تتفاقم الازمة الداخلية اللبنانية بعد ان سادت المخاوف من ان يضغط حزب الله بنفوذه ويضع الجميع على خط المواجهة قام الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز، والرئيس بشار الاسد في نهاية تموز ٢٠١٠ بزيارة بيروت واجتمعا بالرئيس ميشال سليمان، محاولين معاً نزع فتيل التفجير بطابع مذهبي وما لهذا الطابع من تداخلاتها العربية والاقليمية[٢٩] وعرف هذه التقارب بالتفاهم السوري – السعودي واطلق عليه تفاهم س – س لكن انتهت هذه المبادرة دون اي نتيجة[٣٠].

المبحث الثاني

العلاقات السورية – اللبنانية في ظل الازمة السورية عام ٢٠١١

خرج الشعب السوري في انتفاضة شعبية بهدف الاصلاح وبلوغ نظام سياسي يقضي على الفساد ويوحد جميع طاقات الشعب السوري في اطار ديمقراطي ضامن للحريات العامة وكرامة الانسان في ضل حكم القانون. نتيجة لهذه العوامل وانفراد جميع الاحزاب السياسية في جبهة وطنية تقدمية ،تعطلت الحياة السياسية الى درجة التهميش فلا يوجد في سوريا احزاب سوى حزب وحيد هو حزب البعث العربي الاشتراكي، ان احتكار الحياة السياسية برر تجنب سوريا الصراعات الدولية والاقليمية لمد النفوذ اليه[٣١].

بعد انتصار الثورتين التونسية والمصرية خرج بعض الافراد من الشعب السوري في مظاهرات سلمية في ١٥ آذار ٢٠١١م لكن تلك المظاهرات قمعت من طرف الاجهزة الامنية ثم قام بعض الاطفال في منطقة درعا بكتابة شعارات تندد بحكم بشار الاسد وهنا بدأ تعسف النظام فاستدعى الاطفال والاهالي وعوقبوا بشدة ومن هنا كانت البداية فخرجت المحافظات الاخرى لنصرة اهل درعا وهكذا استمر اشعال فتيل الثورة وعمت المظاهرات معظم المدن السورية مطالبة بالحرية والاصلاح والمساواة وكانت المظاهرات سلمية، لكن قمعها بشدة وقتل عشرات المتظاهرين في البداية واعتقال الالاف واجبر الشعب على سلمية الثورة واستمر على هذا المنوال لمدة ستة اشهر بدون ان يتغير شيء مما اضطر بعض الضباط والجنود الى التمرد على القيادات التي تأمرها بالقتل والانشقاق عنها، وقد تكون (الجيش الحر) من هؤلاء الضباط والجنود المنشقين من الجيش من اجل حماية المدنيين وهنا تشكل جناح عسكري للثورة كان القصد منه الدفاع عن المدنيين الابرياء ورعايتهم من ظلم النظام[٣٢].

تعرضت سوريا عقب اندلاع ثورة العام ٢٠١١الى ازمة سياسية طاحنة بدأت كصراع داخلي في اطار ما عرف بثورات الربيع العربي التي ضربت دول عديدة في المنطقة ،فشهدت حالة من الاصطفاف الإقليمي والدولي عكس ما تمثله سوريا من دور إقليمي فعال في المنطقة ،ولكن سرعان ما تمخضت الازمة عن حرب أهلية شكلت مدخلا لإعادة رسم تحالفات المنطقة وتوازناتها لتتحول سوريا من لاعب رئيسي في الشؤون الإقليمية الى ساحة قتال وصراع ارادت إقليمية ودولية ،كرس تدخلا للعديد من القوى الخارجية وأصحاب المصالح في الشأن الداخلي السوري، وكانت رغبة الأطراف الداخلية السورية من النطام والمعارضة على حدا سوء مدعاة لاستدعاء الأطراف الخارجية للتدخل نظرا لحرص كل طرف منهم لحسم الصراع لمصلحته وبناءاً على ذلك تعددت اشكال التدخل في المشهد السوري بين تدخلات مباشرة واخرى غير مباشرة[٣٣].

المطلب الأول :. موقف لبنان من الازمة السورية

تعد لبنان من اكثر دول الجوار السوري تأثيراً بالتغيرات السياسية في سوريا نظراً للعلاقة التاريخية المتداخلة بين البلدين ، والتي كانت سوريا تعتبر الطرف الاقوى فيها وكان لها تأثير مباشر على معظم المستويات في لبنان، ولكن هذه العلاقة المتداخلة تراجعت بشكل كبير بعد اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، وما ترتب عليه من تداعيات كان اهمها انقسام الاحزاب السياسية ما بين مؤيد ومعارض للنظام السوري[٣٤].

مع بداية الازمة السورية كانت لبنان تعيش حالة من الفراغ السياسي بسبب التحركات والائتلافات التي سبقت تشكيل حكومة نجيب ميقاتي ولعلها اهم المحطات التي لعب فيها حزب الله دوراً مهماً في تشكيلها، وان الازمة السورية اثرت في اداء هذه الحكومة ومن ثم اصبحت من اهم الازمات التي تعصف بها بل اصبحت في مقدمة التحديات الخارجية التي تواجهها الحكومة في ما يجري على الساحة السورية وانعكاسها على لبنان اذ تبدو الحكومة امام تحدي الوقوف الى جانب النظام السوري ام ضده وهي امام هذه الاشكالية تبدو مربكة[٣٥].

فكانت الدولة ضعيفة والتوترات الطائفية على اشدها وكانت لبنان قد تأثرت بالاشتباكات الحدودية والاغتيالات وعمليات الخطف، وتدفق اعداد كبيرة من اللاجئين اليه واعلنت حكومة نجيب ميقاتي موقفاً رسمياً يقوم على سياسة (النأي بالنفس) عن الصراع السوري الامر الذي مكن الدولة من الوقوف في موقف وسط[٣٦].

كان النظام السوري قد عبر خلال السنة الاولى من الازمة الراهنة عن رضاه بوجود حكومة حليفة في بيروت على الرغم من ان هذه الحكومة اعلنت عن سياسة (النأي بالنفس) لكن مع اشتداد الضغوطات الداخلية والخارجية فقد شعر هذا النظام انه بحاجة ماسة لمساعدة فعلية تأتيه من لبنان لدعم مقولة (المؤامرة الارهابية). وقدم له حلفاؤه من اللبنانيين ما طلبه من حجج ومعلومات لرفع شكوى الى مجلس الامن

ضد لبنان وجاء رد الفعل اللبناني ضعيفاً ويفتقد لوحدة الموقف السياسي، أتخذ الطابع الاعتذاري مع التزام مجلس الوزراء الصمت[٣٧].

بيد ان الموقف اللبناني الرسمي من تطورات الاوضاع في سوريا أدى الى ارتفاع وحدة الخطاب السياسي المتبادل بين القوى السياسية اللبنانية كافة ،فتباينت اراءها حيال الموقف الرسمي للدولة اللبنانية ما بين مؤيد ومعارض له، فقوى ١٤ آذار ترى فيه تبعية تامة للنظام السوري واخراجاً للبنان من المجموعتين العربية والدولية . واضراراً بمصلحة الشعب اللبناني، وقوى ٨ آذار ترى فيه اسهاماً لبنانياً في صد مؤامرة خارجية على موقع سوريا المانع ودورها في الصراع العربي الاسرائيلي، وتجد في هذا الموقف تنفيذاً لوثيقة الوفاق الوطني (خصوصية العلاقات اللبنانية – السورية) والتزاماً بالمعاهدات والاتفاقات المعقودة بين البلدين وبهذا المعنى اشار وزير خارجية لبنان (عدنان منصور) الى ان موقف لبنان هو التزامه عدم التدخل بالشؤون السورية، والى ان هذا الموقف هو لمصلحة لبنان و سوريا[٣٨].

في ايار ٢٠١٢ أهتز الهدوء النسبي الذي تتمتع به لبنان منذ بداية الانتفاضة السورية في ١٢ آيار اعتقل مكتب الامن العام الذي يترأسه اللواء عباس ابراهيم وهو ضابط يعتبر مقرب من حزب الله ، الناشط المناهض لسوريا شادي مولوي، في مدينة طرابلس الشمالية ادى هذا الاعتقال الى اندلاع احتجاجات صاخبة في المدينة واجزاء اخرى من الشمال وقد مثلت الاحتجاجات الواسعة المسلحة التي تلت اعتقال مولوي تمرداً ضد قوة حزب الله والحكومة التي يهيمن عليه واعلاناً صريحاً عن تأييد الثورة السورية[٣٩]. فلقد اتجه حزب الله للمساندة الصريحة والحاسمة للنظام السوري في وقت شديد الحساسية كانت تمر به السياسة الداخلية اللبنانية مما زاد من تعقيد الاوضاع الداخلية[٤٠].

نظراً لأهمية النظام السوري كداعم لمحور الممانعة ولحزب الله ، وبسبب التحالف الاستراتيجي بين النظاميين في سوريا وايران منذ ثمانينات القرن الماضي فأن العلاقة بينهم بات يطلق عليها بمحور الممانعة لذا فأن تداعيات سقوط نظام

بشار الاسد على مستقبل حزب الله يوضح بعض التأثيرات السلبية عليه وهذا ما يفسر دعوة السيد حسن نصر الله وتوجيه خطاباً مباشراً للشعب السوري يحثه فيه على المحافظة على النظام والصبر على الاصلاحات(٤١).

مع بداية تحول الاراضي السورية لساحات قتال بين النظام السوري ومجموعات المعارضة لجئ العديد من السوريين الى لبنان فمنذ نزوح السوريين الى الاراضي اللبنانية لم تستطيع الحكومة اللبنانية اتخاذ موقف محدد اتجاه النازحين وذلك لتعدد المواقف والاتجاهات والولاءات بحكم التعدد المذهبي والطائفي في لبنان، ونتيجة للسياسات السورية القديمة ومنها الحرب الاهلية اللبنانية والتدخلات السورية فيها ، هذا ما اوجد خلافات سياسية بين الطبقات اللبنانية بعضها يؤيد وجود النازحين السوريين والبعض الاخر يعارض وجودهم ويعتبرهم مصدر قلق وارباك وهم المسؤولون على الاغتيالات والمشاكلات التي اصابت بعض قطاعات الدولة اللبنانية ويمكننا القول ان نتيجة الفشل في ايجاد سياسة عامة موحدة تجاه النازحين السوريين ادخل لبنان في حالة من الفوضى والاضطراب جعلته عاجزا عن تنظيم شؤون النازحين على أراضيه مما احدث انفلات امني في مناطق لبنانية عديدة ، اذان وجود النازحين في بلدة عرسال الحدودية سبب مشكلات امنية بين الأطراف السياسية اللبنانية كافة وأصبحت مقرا للجمعات المسلحة السورية المعارضة للنظام السوري وقاعدة لهم وهو مأثر على الأوضاع العامة في لبنان(٤٢).

ارتفعت اصوات رسمية في اروقة النظام السوري في دمشق تتهم نواباً وشخصيات سياسية وجهات لبنانية بأرسال السلاح الى المعارضة السورية من خلال المعابر الحدودية غير الشرعية وبالعكس، تسللت القوات السورية النظامية الى داخل الاراضي اللبنانية في الشمال والبقاع مدعية ان دخولها كان الى ارض سورية، الامر الذي دفع اللبنانيين الى مطالبة حكومة بلدهم بضبط الحدود اللبنانية المشتركة، واستنادا الى ذلك فقد تم تشكيل لجنة تقنية لمراقبة الحدود وحددت مهامها بوضع

رؤية استراتيجية لضبط الامن فيها ومحاربة التوجهات الحزبية اللبنانية في تعكير امن الحدود مع سوريا[٤٣].

حاولت الاطراف السياسية اللبنانية الاتفاق على سياسة مشتركة تمنع استمرار تدخل القوى اللبنانية في الشأن السوري ، وباتت معالم هذه السياسة في اعلان بعبدا الصادر عن جلسة الحوار الوطني اللبناني برعاية رئيس الجمهورية ميشال سليمان في ١١ حزيران ٢٠١٢م والذي نص على موقف لبنان الرسمي من الصراع السوري يتمثل بالنأي عن النفس، بالرغم من ذلك ارسل حزب الله قوات للقتال جنبا الى جنب مع قوات الاسد بحجة حماية حدود لبنان من تدفق الجهاديين و هكذا ادت الخلافات الى تدخل حزب الله في سوريا الى استقالة الحكومة[٤٤].

كان من نتائج الازمة السورية على لبنان هو تأخير انتخاب رئيسا للجمهورية بعد انتهاء عهد الرئيس ميشال سليمان يوم ٢٤ آيار ٢٠١٤م نتيجة تفاقم الانقسامات السياسية بين الاطراف اللبنانية المؤيدة و المعارضة للنظام السوري حيث استمرت ازمة الشغور الرئاسي لما يقارب العامين و نصف لحين الوصول الى تسوية سياسية نتج عنها انتخاب العماد ميشال عون رئيسا للجمهورية في ٣١ كانون الثاني ٢٠١٦م واكد الرئيس عون في خطاب القسم على معالجة مسألة النزوح السوري تكون عبر تأمين العودة السريعة للنازحين و السعي الى ان لا تتحول الى محميات و تجمعات النزوح الى محميات امينة و ذلك بالتعاون مع الدول و السلطات المعنية، و بالتنسيق المسؤول مع منظمة الامم المتحدة مشيرا الى انه لا يمكن ان يقوم حل في سوريا لا يضمن و لا يبدأ بعودة النازحين[٤٥].

ان التسوية التي اوصلت العماد ميشال عون وهو حليف حزب الله الى سدة رئاسة الجمهورية و من ثم تكليف زعيم كتلة المستقبل سعد الحريري لرئاسة الوزراء تشير الى ان الاصطفاف التي تمثل الكتل الكبيرة مثل قوى (٨ اذار) و قوى (١٤ اذار) قد تغيرت قبل انتخاب رئيس الجمهورية و هو ما خفف الاحتقان الطائفي و السياسي الذي كان قائما قبل هذه الفترة كما اسهم بالتالي في مواجهة الارهاب[٤٦].

اما موقف رئيس الحكومة الحريري فكان منصبا على تأثير الازمة السورية على الجانب الاقتصادي في لبنان و المطالبة بالدعم الدولي للبنان من خلال المنتديات الدولية و هو ما اكده في عدة مناسبات و منها مشاركته في الدورة السابعة عشر لمنتدى الدوحة الذي عقد تحت عنوان (التنمية و الاستقرار و قضايا اللاجئين) في منتصف ايار ٢٠١٧ مشيرا الى ان حاجة لبنان للدعم الدولي لمواجهة التداعيات الحاصلة في المنطقة المتمثلة بوجود مليون و نصف مليون نازح سوري ، معتمدا على المساندة الدولية و العربية للبنان الذي يقوم بواجباته حيال الازمة الانسانية السورية والتي لن يتمكن من مواجهتها منفردا خصوصا و انها ادت الى ارتفاع نسبة الفقر الى ٣٠٪ و زيادة معدلات البطالة الى ٢٠٪ و اكثر مع تراجع النمو الاقتصادي من ٨٪ سنويا قبل الازمة السورية الى ما يقارب ١٪ و اكد على ان الحكومة اللبنانية قررت مواجهة هذه الازمة ووضعت رؤية موحدة لهذا الهدف قائمة على رفع مستوى البنى التحتية و الخدمات العامة لإعادة تأهيلها بعد الضغط الذي تعرضت له[٤٧].

١٤ تشرين الثاني ٢٠١٧ اعلن سعد الحريري استقالته من المملكة العربية السعودية و اشار في بيان استقالته انه يسعى لوحدة اللبنانيين وانهاء الانقسام السياسي و ترسيخ مبدأ النأي بالنفس[٤٨].

المبحث الثالث

اثر المتغير الاقتصادي في العلاقات السورية ـ اللبنانية منذ العام ٢٠١١

اثر انطلاق الثورة على الأوضاع الاقتصادية في سوريا فقد قام النظام بتوجيه موارد الدولة ومقدراتها لخدمة الالة العسكرية ومحاولاته استعادة المناطق التي خرجت عن سيطرتها، فأصبحت النفقات العسكرية المكون الأكبر للأنفاق العام على حساب الجانب التنموي، فازدادت مستويات الحرمان والفقر من جراء الارتفاع العام في الأسعار وعدم تناسبها مع الأجور وانهيار قيمة الليرة السورية، إضافة الى فقدان مئات الأشخاص أعمالهم ووظائفهم، تعاملات قوى وطنية سياسية لبنانية وعلى رأسها ميشال عون والتيار الوطني الحر مع الحرب على سوريا بمسؤولية عالية انطلاق

أمن رؤيتهم لمصلحة لبنان المرتبطة تماماً باستقرار سوريا ونهضتها، وتحمل عون حصاراً سياسياً ومحاولات لأفشال عهده، بسبب موقفه من الحرب على سوريا، وحلفه المتين مع المقاومة في لبنان.

استغلت الولايات المتحدة والقوى الغربية غضب المواطن اللبناني على الطبقة السياسية الفاسدة لتدفع عشرات الجمعيات الممولة امريكياً وغربياً الى الشارع والهتاف ضد المقاومة ورئيس الجمهورية، في الوقت الذي كانت واشنطن تعمل بكل قوة لتهيئة كل عوامل الانهيار واتمامه، وذلك من خلال الطبقة السياسية العاملة لديها ، تزامناً مع حصار اليم فرضته على لبنان بمساعدة دول عربية واقليمية[٤٩].

المطلب الأول: – قانون قيصر

في نهاية تموز ٢٠١٤م نظمت لجنة الشؤون الدولة في مجلس النواب الامريكي اول شهادة استماع للمصور قيصر الذي تحدث فيه عما رآه في سجون الاسد من انتهاكات وتعذيب مروع، وقدم المصور الذي لقب بقيصر ثلاثين صورة قدمها كعينة من ٥٥ الفاً أخرى يمتلكها لمعتقلين قتلوا داخل سجون النظام ، مر القانون بعوائق كبيرة ابرزها معارضة الرئيس اوباما آنذاك[٥٠] اقر القانون في ٢٠ كانون الاول ٢٠١٩ ويصبح قانون معتمداً رسمياً في الولايات المتحدة الامريكية استند مشروع القانون على حق الولايات المتحدة الامريكية في ممارسة الوسائل الاقتصادية الدبلوماسية والقسرية لإجبار حكومة بشار الاسد على وقف هجماتها القاتلة ضد الشعب السوري ودعم الانتقال الى حكومة تحترم القوانين وحمل القانون رسمياً اسم (قانون قيصر) لحماية المدنيين السوريين وتزامن اقرار القانون مع انهيار قيمة الليرة السورية وسوء الاوضاع الصحية بعد تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد – ١٩) وارتفاع معدل الوفيات[٥١].

ان السبب الرئيسي لإصدار هذا القانون هو فشل الولايات المتحدة وحلفائها من اسقاط الدولة السورية فبعد الانتصارات الكبيرة التي حققها الجيش السوري في المنطقة بمساعدة حلفائها روسيا والصين وإيران والتي تعتبر من الد اعداء الولايات

المتحدة في الفترة الحالية، فأدركت الولايات المتحدة الامريكية بعدم قدرتها على الدخول في معركة عسكرية مجهولة التكاليف والنتائج لذلك قامت بالضغط على سوريا اقتصادياً محاولة تحقيق ما تصبوا اليه بالوسائل الاقتصادية بعد فشل الوسائل العسكرية[٥٢].

فوسع قانون قيصر بشكل ملحوظ من نطاق العقوبات الثانوية الامريكية على سوريا (اي العقوبات التي تحضر تعامل البلدان الثلاثة على سوريا) مع ان قانون قيصر لا يسعى الى حظر كافة انواع المعاملات بين البلدان الثلاث وسوريا فحسب الا انه يشترط على السلطة التنفيذية الامريكية فرض عقوبات على مجموعة متنوعة من الافراد والشركات والكيانات في البلدان الثلاث، مما يزاولون انواعاً محددة من الاعمال التجارية مع سوريا والحكومة السورية ويشترط قانون قيصر فرض عقوبات على الاشخاص والكيانات والشركات غير الامريكيين اللذين يقدمون دعماً مالياً او مادياً او يشاركون في معاملات وصفقات مع الحكومة السورية وكذلك على اللذين يوفرون طائرات وقطع غيار مستخدمة لأغراض عسكرية في سوريا[٥٣].

تتسع مضلة قانون قيصر لتطال لبنان التي يتعامل معها نظام الاسد بوصفها ساحة مالية ومصرفية وتجارية حليفة ، بحكم استهداف القانون للأذرع الايرانية التي تقدم الدعم والمساعدة بشكل مباشر او غير مباشر للحكومة السورية ، ويعتبر حزب الله اللبناني من ابرز الأحزاب المسلحة الموالية لإيران التي تعمل لصالح حكومة الاسد في سوريا ، ويمكن للإدارة الامريكية فرض عقوبات على لبنان بموجب القانون وهذا ما يؤثر بدوره على الاوضاع الاقتصادية والمعيشية في لبنان اذ اعترضت الولايات المتحدة على حصول لبنان على قرض بمبلغ (١٠) مليارات دولار من صندوق النقد الدولي لمعالجات الازمات الاقتصادية بسبب انشطة الحزب في سوريا لمخالفة لقانون قيصر[٥٤].

وبذلك يتوقع ان يتسبب القانون بمزيد من الخلاف بين حزب الله وشركائه، خاصة اذا ما تم منح الشركات والمصالح التجارية التابعة لحركة امل والتيار الوطني الحر فرصة للنأي بالنفس عن الحرب مقابل عدم تصنيفهم ضمن قوائم العقوبات[٥٥].

ان فرض العقوبات على لبنان كان سبب في تجدد الخلافات السياسية بين اكبر تحالفين في لبنان هو تحالف (٨ آذار) وتحالف (١٤ آذار) وقد تتطور الخلافات في لبنان لتصل الى يد الاشتباكات المسلحة بين الاطراف اللبنانية بما يعيد لبنان الى المربع الاول، وبالتالي فالتطورات التي سيفرزها (قانون قيصر) ستضع حكومة حسان دياب امام خيارات صعبة فأما الضغط على حزب الله للخروج من سوريا او التقارب مع المحور الامريكي، ما قد يعرضه لمحاولات اغتيال من انصار حزب الله او تعطيل عمل حكومته واما الاستقالة ما يضع حكومة لبنان على شفير ازمة فراغ سياسي جديد قد يستمر لسنوات[٥٦].

ويبدو ان اهتمام لبنان بقانون قيصر اكثر وضوحاً من غيره من الدول فقد تم تكليف لجنة وزارية لدراسة اثار القانون على لبنان، والتي كلفت بدورها اللواء عباس ابراهيم مدير الامن العام للتنسيق مع نظام الاسد لتجنب لبنان ردود أفعال فعل المجتمع الدولي والنظام اللبناني ومن في جانبه من الحلفاء. وان الجانب الاكثر تأثراً في لبنان من قانون قيصر هو الاقتصاد غير الرسمي المرتبط بسوريا، والذي يتضمن التجارة غير الشرعية والمعابر غير المرخصة، الا ان هذا سيصب في صالح الاقتصاد اللبناني الا انه سيضعف العلاقة الرسمية بين لبنان وسوريا[٥٧].

المطلب الثاني :- خطة لبنان للاستجابة للازمة السورية عام ٢٠٢١

لقد تأثر الاقتصاد اللبناني بالأزمة السورية فقد تضررت عدة قطاعات اقتصادية، خاصة التجارة والسياحة ،انحسر النشاط الاقتصادي وانخفاض الإنتاج مما أدى الى تراجع الإيرادات الحكومية وزيادة عجز المالية العامة، وادى زيادة تدفق اللاجئين الى زيادة نسبة الفقر، إضافة الى زيادة نسبة البطالة بسبب التنافس على الوظائف[٥٨]

وافقت الولايات المتحدة على استثناء لبنان من العقوبات المفروضة على سوريا والتي تحضر اجراء اي تعاملات مالية او تجارية معها ، ووصل الوفد اللبناني برئاسة اللواء عباس ابراهيم الى سوريا ، وعقد الاجتماع في مقر الخارجية السورية ، وحضر ممثلين عن البلدين طالب الجانب اللبناني عن امكانية مساعدة سوريا للبنان في تمرير الغاز المصري والكهرباء الاردنية عبر الارض السورية ورحب الجانب السوري بالطلب واكد استعداد سوريا لتلبية ذلك، واتفق الجانبان على متابعة الامور الفنية عبر فريق فني مشترك، وتعد هذه الزيارة الحكومية اللبنانية الرسمية الاولى الى سوريا منذ اندلاع النزاع[٥٩]

دعا رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي المجتمع الدولي الى التعاون مع لبنان لإعادة النازحين السوريين الى بلادهم فأطلق وزير الشؤون الاجتماعية والسياحة اللبنانية البروفيسور (رمزي المشرفية) ومنسقة الشؤون الانسانية (نجاة رشدي) خطة لبنان المحدثة لاستجابة الازمة السورية للعام ٢٠٢١ وتقدم خطة لبنان للاستجابة للازمة اكثر من ١١٢ منظمة شريكة لمساعدة اكثر من ٢،٨ مليون من المتضررين من الازمة ، الذين يعيشون في لبنان وتهدف الخطة الى توفير الحماية والمساعدة الاغاثية الفورية الى ١،٩٠ مليون لاجئ فلسطيني وتسعى هذه الخطة الى التخفيف من آثار الازمة السورية على البنية التحتية والاقتصاد والمؤسسات العامة في لبنان وحصلت خطة لبنان على دعم مالي بقيمة ٥،٦٤ مليار دولار امريكي من قبل الدولة والجهات المانحة، وهذا ما مكن المنظمات الانسانية والحكومة اللبنانية والشركاء في التنمية من احداث فرق حقيقي في حياة مئات الالاف من الاسر[٦٠].

ونتيجة للمشاريع التي نفذت في اطار خطة لبنان تمكن نحو ٣٥٠،٠٠٠ شخص من الحصول على المياه الصالحة للشرب وتلقى ٥٧٢،٠٠٠ شخص يعطى نظاماً غذائياً وحصل ٣٥٠،٠٠٠ على استشارة رعاية صحية ، بما في ذلك اعادة تأهيل البنية التحتية لسبل العيش والتعليم واصلاح الاراضي الزراعية[٦١].

وفي ٢٦ كانون الثاني ٢٠٢٢ وقع وزراء الطاقة في لبنان وسوريا والاردن، اتفاقيتين لتزويد لبنان بالكهرباء الاردنية عبر الاراضي السورية حيث تخصص الاتفاقية الاولى لمرور الكهرباء بين الاردن ولبنان والاتفاقية الثانية اتفاقية عبور الكهرباء بين الدول الثلاث، وقال وزير الطاقة اللبناني وليد فياض خلال احتفالية التوقيع اليوم التمويل من البنك الدولي وسنبدأ في العمل عليه مشيراً الى انه سيؤمن ٢٥٠ واط من الكهرباء بالتعاون مع الاردن ومؤازرة الاشقاء في سوريا[٦٢].

ازداد الدعم المقدم الى المؤسسات العامة اللبنانية وازدادت الاحتياجات في لبنان بشكل ضخم وتفاقمت بسبب الازمات المتعددة التي مر بها البلد من التدهور الاقتصادي، مروراً بجائحة كورونا الى تفجير مرفأ بيروت، اذ بعد عشر سنوات على الازمة السورية يتواصل ارتفاع الاحتياجات والمساعدات والحماية للاجئين جنباً الى جنب مع احتياجات جميع المجتمعات في لبنان[٦٣].

وتجدر الاشارة الى ان خطة لبنان للاستجابة هي الاداة الرئيسية للاستجابة لتأثير الازمة السورية في لبنان، فبالإضافة الى توفير الحماية والمساعدات للمتضررين بشكل مباشر من الازمة السورية بما في ذلك النازحين السوريين واللاجئين الفلسطينيين واللبنانيين تؤدي الخطة دوراً رئيسياً في دعم توفير الخدمات العامة في لبنان لمصلحة جميع السكان.

الخاتمة :-

اتسمت العلاقات السورية – اللبنانية بالتأرجح من وقت لآخر بين التطور والنمو والفتور فخلال فترة الحرب الاهلية اللبنانية كانت سوريا واقفة الى جانب القوات اللبنانية ودخلت بقواتها الى لبنان من اجل انهاء الحرب.

واثناء الازمة السورية اتسمت العلاقة بانقسام الموقف السياسي اللبناني من الازمة السورية ، فقد قام حزب الله بدعم حكومة بشار الاسد والوقوف ضد المتظاهرين اما موقف الحكومة فأنها اتخذت موقف عدم التدخل في الازمة السورية من اجل مصلحة المجتمع اللبناني.

وبعد الازمة السورية اخذت العلاقات بين البلدين تسير في طريق التطور والنمو من خلال الزيارات الرسمية المتبادلة التي قام بها مسؤولو البلدين سعياً منهم لدعم وتعزيز العلاقات بينهم .

كما رحبت الحكومة السورية بقرار عقد الاتفاقيات بين البلدين من اجل تمرير الغاز والكهرباء عبر اراضيها من مصر والاردن الى لبنان.

الهوامش :-

١- عبد الرؤوف سنو، حرب لبنان ١٩٧٥ – ١٩٩٠ ، الدار العربية للعلوم، د.ت ، ص ٢١٠ .

٢- احمد عبدالله، العلاقات السورية – اللبنانية المسار والمصير، مجلة اراء، ٢٠٢١/١٠/١٨. http://kitabat.com.

٣- ناجي علوش ، حول الحرب الاهلية في لبنان ، سلسلة الثقافة الشعبية، ١٩٧٦ ،ص ٩١

٤- عبد الله الدهامشة ، سوريا مزرعة الاسد ، بيروت – لبنان ، دار النواعير ، ط٢ ، ٢٠١١ ، ص ١٠٩ .

٥- احمد عبد الله ، مصدر سابق .

٦- قاسم جباري لطيف زاحم المرشدي، الدور السوري في الحرب الاهلية اللبنانية ١٩٧٥ – ١٩٨٢ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة ذي قار – كلية التربية للعلوم الانسانية ، ٢٠١٢ ص ٢٠٢ .

٧- احمد عبد الله ، مصدر سابق.

٨- عامرة عبد الحسين مطلك ، عباس محمد جميل الاغا، العلاقات السياسية السورية اللبنانية (١٩٨٩-١٩٩٦)، (بحث منشور) ،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ،٢٠٢٣،المجلد ١٣،العدد١،ص٤٥٥.

٩- احمد عبد الله ، مصدر سابق.

١٠- عامر كامل حمد ، العلاقات السورية – اللبنانية بعد الانسحاب السوري من لبنان، بحث منشور ،مجلة دراسات دولية ، العدد ٣٥ ، ص ٧٣ .

١١- لوموند ، هل ستعود لبنان تحت حكم الاسد مرة اخرى . ينظر الموقع الالكتروني http://arabi٢١.com.

١٢- علاء بطرس ، الاستراتيجية السورية في لبنان بين الاسد – الاب والاسد – الابن ١٩٧٠-٢٠٠٩ ، بيروت ، الفرات للتوزيع والنشر ، ط ١ ، ٢٠١١ ، ص ١٠٥ .

١٣- عامرة عبد الحسين مطلك ،مصدر سابق ص ٤٥٦ ص ٤٥٨ .

١٤- عبادة محمد التامر ، سياسة الولايات المتحدة وادارة الازمات الدولية (ايران – العراق – سوريا – لبنان انموذجاً) المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط١ ، ٢٠١٥ و ص٢٤٠ ، لوموند، مصدر سابق.

١٥- نجم الهاشم، اغتيال رفيق الحريري والدم الذي اخرج الجيش السوري من لبنان، مقالة نشرت في ١٦/ ابريل ٢٠٢٣ . ينظر على الموقع الالكتروني

http://www.independentArabia.com/node/

١٦- لومند ، مصدر سابق .

١٧- علي يوسف، الدور السياسي لحزب الله في ظل المتغيرات السورية، (بحث منشور) مجلة مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد السادس ، تشرين الثاني ٢٠١٣.

١٨- لومند، مصدر سابق.

١٩- نجم الهاشم، مصدر سابق.

٢٠- مصطفى فرحان تقي، أثر المتغير الامني في العلاقات اللبنانية– السورية بعد عام ٢٠١١، (بحث منشور) وزارة الخارجية ،معهد الخدمة الخارجية ،ص٢٣.

٢١- نجم الهاشم، مصدر سابق .

٢٢- علي يوسف، مصدر سابق ، ص ١٢٢ .

٢٣- موجز يوميات الوحدة العربية شباط ٢٠٠٦ ، اعداد قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي العدد ٣٨٦ ، عام ٢٠٠٦ ، ص ١٩١ .

٢٤- سامح راشد، لبنان ... ازمة التشابك بين الداخل والخارج ، (بحث منشور) مجلة سياسية دولية، العدد ١٦٨ ، ٢٠٠٧ ، ص ١١٥ .

٢٥- صداح الحباشة، العلاقات السورية – اللبنانية ، تأثير الدور الامريكي، ٢٠٠٧ ، بحث (غير منشور) ، ص ٤٢٧ ، ص ٤٢٨ .

٢٦- صافيناز محمد احمد ، تقاطعت سوريا والسعودية في لبنان والعراق، (بحث منشور) مجلة السياسة الدولية ، المجلد ٤٦ ، العدد ١٨٣ ، ٢٠١١ ، ص ١٣٤ .

٢٧- ابراهيم محمد منيب نوري عبد ربه ، الابعاد السياسية لموقف حزب الله من الصراع على السلطة في سوريا (٢٠١١ – ٢٠١٥)، دار الجندي للنشر والتوزيع ، ٢٠١٦ ، ص ٥١ .

٢٨- مصطفى فرحان تقي ، مصدر سابق ، ص ٥٠ – ص٥١ .

٢٩- مركز دراسات الوحدة العربية، حال الامة العربية ٢٠١٠ – ٢٠١١ رياح التغير، بيروت ط١ ، ٢٠١١ ، ص ٢٠٢ .

٣٠- ابراهيم غالي ، دولة الازمات لبنان بين الفراغ السياسي والمحكمة الدولية، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨٤ ، ٢٠١١ ، ص ١٥٨ .

٣١- اسامة علي محمد عبد القادر ، مقاربة الثورات العربية والمصالح الاجنبية نموذج سوريا والبحرين ، بحث (غير منشور) ، الجامعة اللبنانية – معهد العلوم الاجتماعية ، ٢٠١٢ – ٢٠١٣ ، ص ٦٣ .

٣٢- عبد الدايم شريطي ، عز الدين خدير ، تدخل القوى الكبرى في سوريا دراسة في الاستراتيجيتين الروسية والامريكية (٢٠١٥ – ٢٠١٦) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية – جامعة العربي التبسي – تبسة ، ٢٠١٦ ، ص ١٧ .

٣٣- مجموعة من الباحثين ، الازمة السورية (٢٠١١ – ٢٠٢٢) والصراع الاقليمي والدولي في المنطقة – دراسة في الاحوال واليات ادارة الصراع ، المركز الديمقراطي العربي ، ٢ فبراير ٢٠٢٣ .

٣٤- سهام فتحي سليمان ابو مصطفى ، الازمة السورية في ظل تحول التوزنات الاقليمية والدولية ٢٠١١ – ٢٠١٣، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الازهر – غزة، ٢٠١٥ ، ص ١٠١ .

٣٥- علي يوسف ، مصدر سابق ، ص ١٢٦ – ١٢٧ .

٣٦- بول سالم ، لبنان والازمة السورية : تداعيات ومخاطر ، مركز مالكوم كير – كارينغي للشرق الاوسط ، ٢٠١٢ ، ص ٦ ، بحث منشور ينظر الى الموقع الالكتروني .
http://icarnnegie-me.c.ovy.

٣٧- نزار عبد القادر ، الربيع العربي والبركان السوري ، بيروت – طريق القلعة ، ط١ ، ص ٣٣٤ – ص ٣٣٥ .

٣٨- مجموعة مؤلفين حال الامة العربية ٢٠١١ – ٢٠١٢ ، معضلات التغير وآفاقه ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٢ ، ص ٢٥٢ .

٣٩- عزمي بشارة ، سوريا : درب الالام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات (افكار حول سوريا تحديداً) الجزيرة نت ١٠ / تموز ٢٠١١ . ينظر الموقع الالكتروني .http://www.aljazeer.net

٤٠- نادية محمود مصطفى ، الثورات العربية في النظام الدولي (خريطة الملامح ، والاشكاليات ، والمالات) مصر ، دار البشير للثقافة والعلوم ، ط١ ، ٢٠١٤ ، ص ١٣٩ .

٤١- بو زيدي يحيى ، حزب الله والثورة السورية (السياسة اولاً والايديولوجيا دائماً)، بحث منشور ، مجلة جريدة السبيل المغربية ، العدد ١١٥ ، ٢٠١٢ ، ص ٢٦ .

٤٢- سمير يونس ، ازمة النزوح السوري وتداعياتها على الواقع اللبناني ٢٠١١ – ورقة منشورة ، مركز جيل البحث العلمي ، العام التاسع – العدد ٣٧ ، ٢٠٢٢ ، طرابلس لبنان.

٤٣- ندى حسن فياض ، الحدود اللبنانية – السورية ١٩١٦ – ١٩١٨ ، بحث منشور ، مجلة الحداثة عدد ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٠١٨ ، ص ٥٢- ٥٣ .

٤٤- لينا الخطيب ، التداعيات الاقليمية : لبنان والصراع السوري ، ٩ حزيران ٢٠١٤ ، مركز مالكوم كير – كارينغي للشرق الاوسط . ينظر الموقع الالكتروني http://comeyie-mec-ovg.

٤٥- خطاب القسم لرئيس الجمهورية العماد ميشال عون – لبنان ٣١ كانون الاول ٢٠١٦ . ينظر الموقع الالكتروني .http://www.almanar.com

٤٦- مصطفى فرحان تقي ، مصدر سابق ، ص ١٠٩ .

٤٧- كلمة رئيس وزراء لبنان سعد الحريري في منتدى الدوحة ، ١٤ آيار ٢٠١٧ ينظر الموقع الالكتروني.http://qater conferenes.ovg

٤٨- مصطفى فرحان تقي ، مصدر سابق ، ص ١٢٨ .

٤٩- جواد غانم ، سوريا ولبنان : نحو مستقبل جدير يرسمه المنتصرون وفق المصالح الكبرى، مقالة نشرت ٢٢ نيسان ٢٠٢٢ . ينظر الموقع الالكتروني .http://www.almydeen.net

٥٠- خالد تركاوي ، قانون قيصر واثره على المشهد السياسي والاقتصادي في سوريا والمنطقة، ١٧ تموز ٢٠٢٠ . ينظر الموقع الالكتروني .http://jasear.com

٥١- مناف قومان ، قانون قيصر اثاره وتداعياته الاقتصادية والسياسية ، ٢٨ حزيران ٢٠٢٠ ينظر الموقع الالكتروني .http://dohaintstitute.ovg

٥٢- نوار فرحان خلف ، البدلوماسية الاقتصادية في السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط ، قانون قيصر نموذجاً، الاكاديمية السورية الدولية للتدريب والتطوير ، ص ٣٠ .

٥٣- مركز كارتر، العقوبات الامريكية والاوربية على سوريا ٢٠٢٠ . ينظر الموقع الالكتروني http://www.catarcenter.

٥٤- المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، تقدير موقف الابعاد السياسية لـ (قانون قيصر) سوريا : حدود التأثير الايرانية ، ٢٥ تموز ٢٠٢٠ . ينظر الموقع الالكتروني http://rasanah-iiis.ovg.

٥٥- خالد تركاوي ، مصدر سابق .
٥٦- المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، مصدر سابق .
٥٧- خالد تركاوي ، مصدر سابق .
٥٨- رائد شرف الدين ،فواد الزين ،تاثير ازمة النزوح السوري على الاقتصاد اللبناني بحث غير منشور ٢٠١٦ ص ٥ .
٥٩- سوريا ترحب بطلب لبنان امرار الغاز والطاقة من مصر والاردن عبر اراضيها ، مقال الكتروني نشر في ٤ ايلول ٢٠٢١ ، ينظر الموقع الالكتروني
http://www.france ٢٤.com.
٦٠- خطة لبنان للاستجابة للازمة (٢٠١٧ – ٢٠٢٠) الامم المتحدة ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ ، مقال الكتروني نشر في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ . ينظر الموقع الالكتروني
http://Lebanon.ovg.
٦١- الرئيس ميقاتي يرعى اطلاق خطة لبنان للاستجابة للازمةلعام ٢٠٢٠، مقالة الكتروني نشرت في ٢ حزيران ٢٠٢٢ ، ينظر الموقع الالكتروني .http://www.pem.yov.ib
٦٢- جنى الدهيبي ، بعد توقيع اتفاق الكهرباء بين لبنان والاردن وسوريا ما مقومات وعقبات المشروع اقتصادياً وسياسياً ، مقالة نشرت في ٢٦ كانون الثاني ٢٠٢٢ . ينظر الموقع الالكتروني
http://ailjazeera.net.
٦٣- خطة لبنان للاستجابة للازمة ٢٠٢١ تطلق نداء للحصول على ٢،١٥ مليار دولار للتخفيض من تأثير الازمة السورية على لبنان ، مقالة الكترونية نشرت في ٥ تموز ٢٠٢١ . ينظر الموقع الالكتروني .http://Lebanon.un.ovg